د. إيلان غور زئيف*

الحالة الإسرائيلية والتربية على المنفى

النظرة التي أقترحها هي نظرة منفوية.. والنظرة المنفوية هي نظرة ثاقبة، مستكشفة، لا تتوانى عن قول كلمتها، سواء حول السياق الإسرائيلي الذي تسعى لسبر غوره أو حول البديل المنفوي الذي تسعى لصياغة الحنين إليه.

وبداية، لنتوقف قليلاً أمام خصوصية السياق الإسرائيلي. تنبع خصوصية السياق الإسرائيلي من حيث أنه يحتوي في ذات الوقت على ثلاثة مجالات: ما بعد الحداثة، والحداثة وما قبل الحداثة. وتمثل التجليات الملموسة لهذا التلاقي ما يمكن وصفه بـ «الحالة الإسرائيلية».

وفي الحالة الإسرائيلية لا تتجلى فقط صراعات البقاء بين الأجندات المختلفة، التي تنشد «العودة للوطن» أو تسعى من أجل إقامة «وطن»، بل هناك أيضاً حضور خاص لتربية مضادة، ولو في حدود أو شكل غياب ساخن.. أحد التجليات المثيرة للتناقض القائم بين التربية التطبيعية، والتربية المضادة يتبدى في السعي لبناء «وطن»، واستباحة وطن «الآخر»، أو في «العودة»، كفلسطيني إلى فلسطين المحررة من آثار ومفاسد الغزو الصهيوني وظلم اقتلاع وتشريد الشعب من أرضه، أو كيهودي إلى إسرائيل التي عادت إلى طبيعتها وغايتها، سواء كدولة يهودية أم كدولة غربية تنأى عن «الاندماج» في الشرق الأوسط.

هذه الصلة أو الوشيجة المتبادلة بين التربية التطبيعية والتربية المعاكسة توازيها الصلة المتبادلة القائمة بين التربية كتعبير عن اندماج في الواقع وتقبله، وبين النفي من هذا «الوطن» وتطوير فلسفة منفوية كنمط حياة عملي ملموس، وأولاً لليهودي الذي تغلب على الاستحواذ والتسويف اللذين فرضتهما الصهيونية طوال مئة عام على العقيدة اليهودية.

تجدر الاشارة في هذا السياق أيضاً إلى تاريخ وجذور النقاش وإلى ديناميكية العملية الاجتماعية – الثقافية التي تتيح نظرتنا الخاصة التحدث عنها باعتبارها «الحالة الإسرائيلية».

وتعتبر مقولة «الحالة الاسرائيلية» مقولة خاصة جداً، فمن جهة، تعد

* محاضر في كلية التربية بجامعة حيفا.

تظاهرة في اسرائيل العام ٦٩، تضامناً مع معتقلين يهود في روسيا ومطالبة بفتح باب هجرتهم لإسرائيل.

الإسرائيلية، كفكرة وكواقع ثقافي – اجتماعي – سياسي، تعبيراً عن النجاح التاريخي للعنف الخلاق وللتربية الصهيونية. من الجهة الأخرى، فإن الإسرائيلية لا تزال، من نواحٍ ومعانٍ عديدة، مفقودة، أو آلت إلى العفن والتفسخ، في ضوء تطورات وعمليات شتى، مثل العولمة الرأسمالية وصناعة الثقافة التي تخدمها وتعبر عنها. ويشكل ذلك، بُعد «ما بعد الصهيونية»، الذي يبرز سواء كرد فعل إثني – شرقي على فشل محاولة تطبيع الصهيونية، أم كعلمانية إشكنازية فردية، والتي لا تعدو كونها الثمرة الناضجة، الطبيعية، للصهيونية ذاتها، التي حققت النجاح. هذا التوجه أفرز رد فعل صهيوني جديد، عتّم بصورة شبه تامة منذ انتفاضة الأقصى، على جوانب ما بعد الصهيونية للحالة الإسرائيلية. ولكن على الرغم من ذلك، يمكن القول إن التربية الصهيونية لم تنجح في خلق «إسرائيلية» بمفهوم مثال أو نموذج ثقافي معترف به ومقبول لدى الغالبية العظمى من الجمهور. تاريخياً، اتضح أن هذا النموذج خلا في المحصلة من الحيوية الخلاقة ومن العنف الذي يتمتع بنفس تاريخي طويل كاف.

تتمثل إحدى السمات المميزة للحالة الإسرائيلية في غياب الصبغة العامة المشتركة والمتفق عليها، التي تتلاقى فيها التمايزات الثقافية والاجتماعية والسياسية. فالتربية الإسرائيلية – وبصرف النظر عن مضمون هذا التعبير – لم تمتلك الحيوية اللازمة لخلق إرادة مشتركة، ومصلحة مشتركة، ولا حتى مجال مشترك لفهم محدد ومتفق حوله لـ «الصالح العام». إن قيادة السيارة في شوارع إسرائيل يمكن أن تُظهر بصورة حادة انعدام وجود قواعد للسلوك المدني في المجال العام.

ويمكن أن نضيف لكل ما قلناه حول عنف التربية الصهيونية أن «الحالة الإسرائيلية» تثبت مجدداً في كل لحظة بأن التربية الصهيونية لم تكن عنيفة بدرجة كافية، أو أن عنفها لم يكن ناجعاً وفعالاً بالقدر الكافي.

في إسرائيل، لم يكن نفي الفلسطينيين، وتهميش الباقين منهم واحتواؤهم في إطار «نحن» مدنية «إسرائيلية»، مكتملاً، كما لم يجرِ حل وتفكيك «أخريات» اليهودية المنفصلة حلاً كلياً، ولم تنضم إلى مبدأ «يهود جدد» أو «نحن» يهودية «إسرائيلية». فالمتدينون الحرديم لم يتحولوا – كما توقع بن غوريون وبن تسيون دينور – إلى مجموعة يهودية هامشية وغير ذات صلة، أشبه بنصب تذكاري حي للمنفوية اليهودية التي ورثتها الصهيونية. على العكس، إذ يبدو للمفارقة أن الأصولية اليهودية والأصولية الإسلامية هما القوتان الصاعدتان في إسرائيل/ فلسطين، كل ذلك في الوقت الذي لم تعد فيه «الحالة الإسرائيلية» الآن تحتوي تلك الحيوية النابضة الخلاقة سياسياً وعسكرياً، والتي ولدت عنفاً رمزياً – تربوياً مكثفاً ومؤثراً للغاية، ذلك العنف الذي أتاح إقامة الدولة والذود عنها، وأنعش الأمل والتفاؤل بإمكانية قيام شخصية – هوية – عامة إسرائيلية.

تتضمن الحالة الإسرائيلية اليوم بشكل أساسي تعريفاً سلبياً فقط لـ «نحن» الإسرائيلية، والتي تتمحور حول المركزية الإثنية كفكرة مناوئة للفلسطينية أو الآخر الفلسطيني، وكتذمر واحتجاج تجاه العالم، من جهة، وكمقت أو بغض ذاتي يفتقد إلى الحساسية والسخاء، من جهة أخرى. وتولد الحالة الإسرائيلية وعياً أشبه بالوعي المنفوي، سواء تجاه «هُم» (الآخرون) أم تجاه «نحن». وينبع هذا الوعي شبه المنفوي من غياب أو انحسار الوفرة الذي يتحول إلى نوع من التذمر والابتزاز كموقف من الحياة. وتولد افرازات العقلية شبه المنفوية التي تتسم بها الحالة الإسرائيلية، تنازلاًعن المسؤولية المدنية برسم خطب وطروحات التعددية الثقافية وغيرها، والتي تخدم غالباًمصالح شخصية وآنية ضيقة. وتولد هذه بدورها انحطاطاً بنيوياً وتسيباً أخلاقياً.

لا يوجد في إسرائيل حضور حقيقي لعنف رمزي – مثالي مطبع، يتيح تكوين شخصية عامة إسرائيلية – يهودية، قادرة على أن تخرج من إطارها بنجاح السكان الفلسطينيين، أو أن توفر إطاراً عاماً مستقراً، يؤمن المساواة والدمج، بحيث يجد فيه هؤلاء السكان مكاناً لهم. فحتى

مئات آلاف المسيحيين الذين قدموا من الاتحاد السوفييتي (سابقاً) لم تجد التربية الإسرائيلية سبيلاً لاستيعابهم ودمجهم كشركاء على قدم المساواة في الإسرائيلية، ولو حتى إزاء تهديد عرفات برحم (خصوبة) المرأة الفلسطينية كقنبلة ذرية في يد الضحايا!

إلى ذلك فإن «الحالة الإسرائيلية» لم تعد تحتوي أو تتضمن قوى سياسية وثقافية ذات شأن، والتي كانت تسمى هنا لغاية ما قبل عشرين أو ثلاثين عاماً «يسار» و«يمين».

تقوم الأجندة التربوية لليمين الجديد في إسرائيل على التناقض بين إمكانيتين مختلفتين لنكران الذات والتضحية بحب الحياة، التناقض بين السجود لأصنام السوق ولممارسة أسلوب خصخصة وتقليد أو إعادة إنتاج كل ما يتحرك، وبين التضحية الذاتية لصالح المجموع وتلبية نداء وإرادة غاية السلطة الإثنية. كذلك فإن القوة الرئيسية في اليسار الصهيوني تخضع هي الأخرى لإرادة السوق الحر ولسياسة الخصخصة، لكنها ملتزمة في الوقت ذاته بحقوق مدنية متساوية لجميع المواطنين في دولة يهودية وديمقراطية.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أو التنصل أن التربية الرسمية الإسرائيلية لم تعد قادرة على مواصلة عمل ما كانت تقوم به حتى الآن.

الكلمات والخطب التي ألقيت في دربان تبين لنا أن الأمور لا تقف عند هذا الحد. فالطروح لا يقل عن نقل المسؤولية من دول العالم الثالث إلى دول الغرب وتحطيم الأسوار في العالم قاطبة، بمعنى الاعتراف بأن هذه الأرض للجميع، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الذين حالفهم الحظ والنجاح، أو الذين كانوا أشد بأساً وعنفاً تجاه الآخرين الذين ألقي بهم في غياهب الفقر والجهل والجوع والبؤس والمهانة.

لم يعد بالإمكان اليوم الجمع بيسر وسهولة بين الالتزام بقبول منطق السوق كحكم أعلى وبين الالتزام تجاه حقيقة رسالة القبيلة (المجموعة الإثنية) التي تعتبر ضرورية لصنع جرعات متزايدة من الاستعداد للتضحية الذاتية، ولا سيما في ضوء الضرورة الحتمية لخلق جاهزية واستعداد لتضحية «الآخر». فمبادئ الجدوى الاقتصادية والالتزام تجاه الأنانية الفردية كمعيار أعلى، تتصادم مع مبادئ غير مجدية من وجهة نظر السوق، مبادئ تعكس إخلاص الفرد لأيديولوجية القبيلة وللأساطير المؤسسة للتمركز الإثني والعنف الجماعي، الذي بدونه يهتز ويتهاوى، ليس فقط إمكانيات ممارسة الاحتلال والقمع لـ «الآخرين» الموجودين بين ظهرانينا بل ويتهاوى ويهتز الوجود في حد ذاته.

إن أية مواجهة جريئة لمسألة أهداف التربية في إسرائيل لا يمكن أن تجيز لنفسها التغاضي عن مطلب الفلسطينيين (المقصود هنا مواطني دولة اسرائيل) بالاعتراف بهم كأقلية قومية، وهو مطلب تنص عليه اليوم مواثيق دولية مهمة. بيد أنه وفي الوقت ذاته، لم يعد بالإمكان التغاضي عن حقيقة أن قيادة هذه الأقلية القومية لا تطالب بمساواة في الحقوق، مثلما تنص تلك المواثيق الدولية، وإنما تطالب بتحرير فلسطين من الظلم الذي فرضته الكولونيالية الإسرائيلية، بمعنى تقويض الكيان السياسي، الذي تفترض هذه المواثيق بصورة بدهية قبول الأقلية بشرعيته، إذ تؤكد (أي المواثيق ذاتها) وتكرس الحقوق الجماعية للأقليات القومية في الدول الديمقراطية.

لم يعد بوسع السياسة والفلسفة التربوية في اسرائيل أن تتجاهل هذا الواقع، الذي غدت العوامل الرئيسية التي تدافع فيه عن أسوار المجال المشترك كمجال «إسرائيل» هي منطق السوق الرأسمالي، وانحسار جدوى العنف العربي، والقمع البنيوي المكشوف للأقلية الحريدية والأقلية الفلسطينية من جانب مجموعة الأغلبية شبه العلمانية التي أخذت تضمر وتتقلص بسرعة مطردة.

ومنذ الهجمات التي شنها بن لادن على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١، أضحت إشكالية التربية الإنسانية إزاء الواقع المتعدد الثقافات وواقع ما بعد الكولونيالية، هامشية تماماً، لا سيما في الحالة الإسرائيلية.

وبعبارة أخرى، فإن وقوف التربية الإنسانية الغربية أمام مسائل من قبيل: «لماذا يكره العرب الغرب؟» أو «لماذا يزدري الغرب العرب؟» تحول في اسرائيل إلى مسألة تتعلق بإمكانية الوجود الجماعي في حد ذاتها وليس فقط بمسألة أهداف أو قيمة هذا الوجود الإسرائيلي في ظروف عنف متصاعد وفي ظل ضمور أيديولوجي، وتداعي التوجهات التقليدية.

بأي معنى تحول هذا التاريخ الميثولوجي، تاريخ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، إلى شرخ يتيح ويفرض تحولاً في التربية الراهنة؟

قبل أسبوعين من هذا التاريخ، نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً مناهضاً للعنصرية في دربان بجنوب أفريقيا، قُبل فيه دون معارضة تذكر خطاب ما بعد الكولونيالية.

فالخطاب الاشتراكي من جهة، والليبرالي من جهة ثانية، نُحيا جانباً أو ذابا كلياً في خطاب ما بعد الكولونيالية، في حين دُمغت اسرائيل كموقع متقدم للعنصرية والكولونيالية الغربية، اللتين تسعى الأجندة الأممية، نظرياً على الأقل، للتغلب عليهما.

لقد كان من المفروض بتربية التعددية الثقافية أن ترسم وتصوغ ملامح الواقع العالمي الجديد، وأن تقوم تربية ما بعد الكولونيالية بصياغة المناهج والأساليب التربوية الملموسة، بحيث تجسد البديل. ولكن ما الذي يشمله في الحقيقة هذا البديل، عدا عن مطالبة الغرب بالاعتذار للمجتمعات والثقافات التي جرى استغلالها وإذلالها وتهميشها من قبل هذا الغرب على امتداد التاريخ المعاصر؟ هل يمكن أن تكون المطالبة، عدا التعويض

والتمويل الدائم لأجهزة مثل التعليم والصحة في «ساحل العاج» من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بمثابة مرحلة أخيرة ونهائية في مشروع ما بعد الكولونيالية؟!

الكلمات والخطب التي ألقيت في دربان تبين لنا أن الأمور لا تقف عند هذا الحد. فالمطروح لا يقل عن نقل المسؤولية من دول العالم الثالث إلى دول الغرب وتحطيم الأسوار في العالم قاطبة، بمعنى الاعتراف بأن هذه الأرض للجميع، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الذين حالفهم الحظ والنجاح، أو الذين كانوا أشد بأساً وعنفاً تجاه الآخرين الذين ألقي بهم في غياهب الفقر والجهل والجوع والبؤس والمهانة.

ويشكل ذلك التسويغ للمطلب المتبلور بفتح أبواب الغرب فوراً أمام هجرة غير انتقائية لرعايا دول العالم الثالث الذين يرغبون بذلك. لكن ذلك لا يكفي، نظراً لأنه لا يكفل الخروج من الواقع الكولونيالي. ولذلك فإن من المفروض أن تصاحب هذه العمليات إعادة تربية لأبناء الثقافة الغربية، بما يضمن تحولهم إلى فلسفة وطريقة حياة ما بعد كولونيالية، متحررة، تخلو من التكبر والغرور، والتزامهم بتقديم تعويض معنوي ومالي دائم لضحاياهم في الماضي والحاضر.

هذا الاتجاه يصاغ أحياناً بشكل منفصل، وأحياناً كجزء من توجه جديد لصياغة أخلاقيات كونية، أو عالمية جديدة، تندمج في عمليات العولمة الرأسمالية، وتترجم كسياسة للتدخل من جانب «المجتمع الدولي» في شؤون من قبيل حقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية، والتي اعتبرت لغاية الآن شأناً من اختصاص سلطة أو حكومة الدولة المعنية. في المقابل يجري في إطار الأمم المتحدة بلورة مواثيق ومعاهدات دولية تعبر عن الأخلاقيات والمسؤوليات الأممية الجديدة.

تشكل هذه الأجندة أحد أبعاد نفس العملية التي تمثل هجمات جماعة بن لادن على نيويورك في الحادي عشر من أيلول، بعدها الثاني. ويأتي ذلك في رحاب لحظة تاريخية ليس فيها جهة أو طرف يتحدى بصورة حقيقية ملموسة منطق الرأسمالية ويقترح بديلاً روحياً له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا تتوفر للغرب حيوية روحية للوقوف في مواجهة النقد لهذا المنطق وما يولده من عداء وكراهية.

تعبّر هذه الاتجاهات عن نفسها في حالات مختلفة بصورة حادة، خاصة في إسرائيل المعاصرة. من هذا المنطلق فإنه لم يعد بالإمكان الآن التهرّب من ضرورة إعادة صياغة أهداف التربية في إسرائيل. غير أن هذه العملية ستكون عديمة الجدوى والأهمية، وليس فقط غير عملية، إن لم تكن مصحوبة بتغيير حقيقي في موازين القوى الاجتماعية، وبتحوّل ثقافي، وبإعادة تنظيم الهياكل والأطر السياسية، والاقتصادية، من حيث توزيع الموارد القومية مثل الأراضي وحصص المياه، والوصول إلى مناصب مهمة في الجهاز الحكومي، وسن قوانين وتشريعات تعكس «الصالح العام» الجديد، وما إلى ذلك.

من هنا، تكون المعادلة الصعبة على النحو التالي: واقع جديد تقوم فيه على سبيل المثال علاقات أكثر توازناً بين المجموعات المختلفة، إضافة إلى أن توفر إجماع بشأن «الصالح العام»، هو الشرط للخطوة التالية، المتمثلة بتوفر إجماع أو توافق حيال الأهداف الجديدة، أو المعدّلة والمطوّرة، للتربية في إسرائيل، هذا في الوقت الذي تعتبر فيه إمكانية مثل هذا الواقع وتوفّر الإجماع بشأن «الصالح العام» الإسرائيلي، منوطين منذ البدء بوجود مثل هذه التربية ذاتها، التي أتاحت أو أوجدت الواقع الجديد، علماً أن مثل هذه التربية التطبيعية الجديدة غير متوفرة بعد.

إن أي نقاش مبدئي منطقي لا يمكن له تفادي مواجهة «إسرائيل» كبديهية أو كمنطلق للتربية الإسرائيلية البديلة التي ينبغي صياغة أهدافها. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا النقاش لا يمكن أن يتم بمعزل عن مسألة ماهية ومضمون التربية وعن إمكانيات التربية المضادة، التي لا تتحدى فقط الأيديولوجيات والمناهج التربوية السائدة، بل وتتحدى أيضاً ماهية التركيبة البنيوية المهيمنة، بأبعادها الاجتماعية والثقافية والقومية والعددية والطبقية والعرقية.

وفي إطار مثل هذا النقاش، وحتى في ظل قبول «الحالة الإسرائيلية» كنقطة انطلاق لمناقشة الصيغة الملائمة لأهداف التربية في هذا المكان، فإن هناك أسئلة أساسية لا تزال مطروحة بكل حدتها، من قبيل: من المشمول داخل حدود «نحن» ومن المستثنى أو المعد خارج هذه الدائرة؟؛ ما هو «الصالح العام» الذي نصبو إليه كمجموع، من جهة، ونستنبط منه الأهداف والمناهج العملية الملائمة، من جهة أخرى؟ هذا السؤال ينبغي الإجابة عليه في ضوء إشكالية الواقع الإسرائيلي المتعدد الثقافات، وبحكم أن جزءاً من المجموعات والثقافات وضعت نصب أعينها الاستحواذ على الصدارة، والعمل على فرض الأجندة الأصولية اليهودية والإسلامية، أو القومية الفلسطينية العلمانية، على التعددية الثقافية القائمة، وفرض نظام منسجم ومستبد، في إطار الخطاب المتعدد الثقافات بهدف القضاء عليه.

وتشهد الحالة الإسرائيلية تكون مفاهيم تربوية استبدادية متعارضة لا مكان فيها لإجماع توفيقي. في ضوء هذا الوضع يبرز السؤال: ما هي السياسة الملائمة إزاء، وداخل إطار الواقع الإسرائيلي المتعدد الثقافات؟ وهل ينبغي، على سبيل المثال، لإعادة صياغة أو تحديد أهداف التربية في إسرائيل التركيز على تربية جمهورية – مدنية عامة، يُسمح خارج حدودها فقط للمجموعات بمزاولة نشاط تربوي محدود، بما يشمل أيضاً الفلسطينيين

باستطاعتنا، في ضوء النتائج التي تمخضت عنها مئة عام من التربية التطبيعية الصهيونية، أن نُجمل أو أن نستنتج بأن محاولة الشطب والتسويف والاستحواذ الصهيوني على الرسالة اليهودية تشكل تهديداً وخطراً حقيقياً على تجسيد المسؤولية الأخلاقية وعلى الحياة ذاتها في ضوء الرسالة اليهودية. غير أن هذا التهديد، ورغم كل ما يترتب عليه من ضرر روحي سيتعين على اليهود مستقبلاً مواجهته، يندرج في إطار واقع ينطوي على مسوغات ومبررات عملية متزايدة - وليس أخلاقية وحسب - للتغلب على التطبيع الصهيوني

والمتدينين الحريديم وأبناء العمال الأجانب، وأبناء الطبقة المتوسطة الإشكنازية، وغيرها من المجموعات والفئات؟ أو ربما من الأفضل اختيار بديل متعدد الثقافات، يتخلى عن تخرصات التربية والتعليم الحكوميين، ويوفر عدداً لا يحصى من مواقع التربية المتمتعة بإدارة ذاتية، بحيث يكون متاحاًلكل واحد منها بلورة وصياغة الفلسفة والأهداف والمناهج التطبيقية التربوية والثقافية والسياسية التي تناسبها؟ وربما يجب علينا أن نختار خصخصة تامة للتربية، بما يوفر مجالاً حراً لتجسيد حرية كل فرد من أفراد المجتمع دون تدخل خارجي من طرف الدولة، لا سيما أن خصخصة التربية في الحالة الإسرائيلية يمكن أن تندمج جيداً في البديل المتعدد الثقافات، بديل ما بعد الكولونيالية.

في ضوء الواقع الناجم منذ بداية انتفاضة الأقصى، وفي ضوء التوجهات التي نالت تأكيداً خاصاً منذ هجمات الحادي عشر من أيلول، يجوز لنا أن نتساءل: هل ما زال بالإمكان الدفاع عن تفاؤل الأجندة التربوية المتعددة الثقافات، التي تعد بصيغة توفيقية، أو إجماع ينبثق، بشكل ما، من وسط التمايزات الجوهرية؟

وفي حال كان الاستنتاج بما مؤداه أن التفاؤلية الليبرالية مبالغ فيها، وأن التعددية التربوية، في سياق أو صدد ثقافة وسياسة غير ليبراليين وغير ديمقراطيين، تغدو خطيرة على وجود التعددية والليبرالية والديمقراطية، في حد ذاته، فكيف تتم عندئذٍ الاستجابة للتحديات التربوية والسياسية الراهنة؟!

يمكن اليوم في إسرائيل ملاحظة ملموسية هذه الأسئلة بوضوح تام. فإعادة صياغة أهداف التربية في إسرائيل، على سبيل المثال، يجب أن تفضي في نهاية المطاف إلى تقديم إجابات ملموسة على أسئلة من قبيل: ما هو الجواب التربوي حول شكل التعريف أو التحديد السليم لـ «يوم الاستقلال» الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بيوم «النكبة»؟! وكيف يجب الإشارة بشكل سليم إلى يوم النكبة كمناسبة تربوية مهمة؟ كيف تعرف هنا: «هم»، ومن الذين تشملهم هنا حدود الـ «نحن»، التي تنتقل ذاكرتها الجماعية وتتطور بواسطة أجهزة تمثيل تقوم بإنتاج «يوم الاستقلال» و«يوم النكبة» و«يوم القدس» و«يوم الأرض» وما إلى ذلك؟

الأسئلة التي يطرحها خطاب ما بعد الحداثة بشأن التصادم بين روايات متنازعة وإمكانية طرح رواية توفيقية، تغدو هنا أسئلة حاسمة بالنسبة لإمكانية الوجود في حد ذاتها في هذا المكان المفزع أو المخيف.

فوضعية ما بعد الحداثة لا تتيح القيام باختيارات سهلة في مسألة إعادة صياغة أهداف التربية في إسرائيل، في حين أن الواقع العصري وما قبل العصري القائمين هنا، يجعلان الاختيار الواضح والفوري اختياراً ضرورياً، ذلك لأن عدم الاختيار هو اختيار في حد ذاته أيضاً. فهو يحمل معه مستقبلاً، حيث يمكن الإطلال من هنا على ما يحفل به هذا المستقبل من معاناة لا نهائية، وضمور في التفكير وغياب للعدل، لكنه مفعم أيضاً بإمكانيات حوارية جديدة وبالبهجة والتفاؤل والإبداع.

أما وضع ما بعد الحداثة، فلا يتيح اختياراً سهلاً لجهة تربية منسجمة، متجانسة، رسمية، جمهورية دون أن يواجه هذا الحسم أو الاختيار بقول «لا مطلقة!» من جانب مجموعات سكانية واسعة، مسلحة بحجج وطروحات متعددة الثقافات، وبأجندة سياسية منغلقة، ولربما أيضاً ببنادق تشعل نار حرب أهلية. كذلك فإن وضع ما بعد الحداثة لا يتيح ولا يوفر الشرعية غير المعقدة للمشروع الإنساني ووعوده بالتحرر والانعتاق، والتي تشمل فرض التحرر حتى على الذين لا يريدون التحرر ولا يوافقون على التخلي عن وجهات نظرهم القبلية وعن التزاماتهم بالمركز الإثني.

في الوقت ذاته فإن حالة ما بعد الحداثة تشمل أيضاً تطوراً تكنولوجياً وبرغماتية اجتماعية وتسيباً اقتصادياً يمكن اتجاهات تربوية وسياسية هامشية معارضة من أن ترفض بصورة فظة للغاية أية محاولة لصياغة واقع جديد لا توافق عليه هذه الاتجاهات، إما بسبب تناقضه مع منطلقاتها في الانتقام و«التحرير»، أو لتنافيه مع المشروع الاستيطاني – الاستعماري الذي تتبناه وتلتزم به.

باستطاعتنا، في ضوء النتائج التي تمخضت عنها مئة عام من التربية التطبيعية الصهيونية، أن نُجمل أو أن نستنتج بأن محاولة الشطب والتسويف والاستحواذ الصهيوني على الرسالة اليهودية تشكل تهديداً

وخطراً حقيقياً على تجسيد المسؤولية الأخلاقية وعلى الحياة ذاتها في ضوء الرسالة اليهودية. غير أن هذا التهديد، ورغم كل ما يترتب عليه من ضرر روحي سيتعين على اليهود مستقبلاً مواجهته، يندرج في إطار واقع ينطوي على مسوغات ومبررات عملية متزايدة – وليس أخلاقية وحسب – للتغلب على التطبيع الصهيوني، وللنهوض والشروع بإنجاز وتحقيق المهمة – المشروع – الأصعب، ألا وهي تخليص وتنقية روح اليهودية من حطام ورواسب المشروع الصهيوني في عالم لم يهجره الله وحسب، بل ولم يعد فيه قبول التوراة والتلمود والتقاليد اليهودية ممكناً بالروحية التي ألهمت ووجهت يهودية المنفى لغاية ظهور الصهيونية وأزمة الحداثة وأهوال وفظائع الرأسمالية المتخلفة.

ولقد شرعت الحالة الاسرائيلية بتدشين عملية الكشف عن الحقيقة المفزعة.. فبعد مئة عام من الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني، ما زال يتعين على الاسرائيليين في هذا المكان ان يدفعوا بعملة الحياة المناسبة والمستحقة ثمناً للحياة نفسها. وبعبارة اخرى، فان اسرائيل، حتى لو استطاعت البقاء لجيل أو جيلين آخرين، لن تتمكن من القيام بذلك الاّ في اطار هيكل او كيان سياسي أشبه بـ «إسبارطة أشرار». واسرائيل بهذه الصفة (اي إسبارطة أشرار) هي بمثابة عملية سيرورة، وليس فقط هدفاً لعمليات تاريخية تصوغ حيز الخيارات الاسرائيلي – الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية.

وفي ضوء فهمنا لطريقة عمل التربية التطبيعية فانه يجدر التأكيد على ان إسبارطة الأشرار لا تشكل غاية الوجود الاسرائيلي فحسب. فالوجود المناوئ للانسانية والليبرالية والديمقراطية يشكل ايضاً المنطلق والقطب اللذين يبغضهما الوجود الفلسطيني بقضه وقضيضه. وعموماً فانه لا يجوز فهم اتجاه التطور الاسرائيلي بمعزل عن الوجود الفلسطيني. فكل مجموعة من هاتين المجموعتين ملزمة برفض وانكار شرعية وامكانيات التطور الحر للمجموعة الثانية. وفي كلا المجموعتين تلعب التربية التطبيعية دوراً حاسماً، كما ولا يجوز التقليل من شأن اسهام العنف الرمزي والعنف المباشر، الذي يمارسه الفلسطينيون، في تبلور اسرائيل كإسبارطة للأشرار. وتبرهن المجموعتان، الملتزمتان كلياً وبالمطلق بالوعي الذاتي لكون كل منهما ضحية قسرية، من جهة، وبتصفية المنفى و«العودة للوطن» من جهة اخرى، تبرهنان بوضوح تام على طريقة عمل وتأثير التربية التطبيعية، التي تغدو في اطارها الـ أنا– محوراً بديهياً لـ «أنا» الفردية والجماعية على حد سواء.

بالامكان اذاً تلخيص الطابع الهمجي الذي أضفته الصهيونية على اليهودية. ففي الظروف الناجمة لا تتوفر لليهود، كاسرائيليين، امكانية واقعية لتجسيد العيش في ضوء حافز الايمان الديني، وتجسيد الوعد باقامة ديمقراطية ليبرالية ومجتمع انساني في جوهره في هذه البلاد. لقد تحولت اسرائيل الى منفى قسري للروح اليهودية، فيما حطت الارثوذكسية الدينية من شأن التحدث باسمه لتختزل ذلك في مجرد نزعة قومية تعصبية محضة، وصناعة سخيفة مزدهرة لعبادة الاصنام والتعاويذ وقبور الصديقين.

في التاريخ كل شيء ممكن، فقد تهبط من السماء فجأة وعلى حين غرّة، معجزة ترجح الكفة لصالح حياة اكثر انسانية. وأنا من الذين يؤمنون بالمعجزات، لا سيما في سياق ما يُرى بالعين المجردة، ولكن ايضاً في سياق ارتباطات تاريخية وجماعية. غير انه يبدو اليوم، من ناحية واقعية، ان جميع القوى السياسية– التربوية التي تزداد قوة في اسرائيل، تطرح توجهات قبلية، تقدس العنف والقوة ولا تقيم اعتباراً للديمقراطية الليبرالية والتربية القائمة على التأمل والتفكير والاستقلالية الانسانية الراشدة. الى ذلك فان القبائل والاجندات المتنازعة في اسرائيل عاجزة عن التكاتف والتكتل بصورة ايجابية بما يتيح الاتفاق فيما بينها على تعريف ما هو «الصالح العام»، ناهيكم عن ان المجتمع الاسرائيلي لا يزال عاجزاً عن خلق غاية اخلاقية وهيكل تربوي لعلاقات انسانية تعطي مبرراً للحياة، وتضفي معنى على التضحية من جانب الـ«نحن»، وعلى المعاناة التي تلحق بـ«الآخر». مع ذلك فان اسرائيل لم تخل يوماً، ومنذ قيامها، من وجود تعبير لاصوات وحساسيات، وميول انسانية، وان كانت مثل هذه الاصوات قليلة او نادرة. وحتى بمصطلحات الديمقراطية الليبرالية، فان اسرائيل لا تمثل استثناء شاذاً بين الأسرة الدولية وإنما تحتل موقعاً مركزياً، من شأنه فقط ان يولد اعجاباً وتقديراً، اذا اخذنا بالاعتبار عمق الأزمة وشدة العنف والصراع، المحتدمين في هذه البلاد على مرْ أجيال عديدة. ولا اذكر ان هناك ديمقراطية في العالم، حتى ولو كانت بعيدة عن الكمال، استطاعت الصمود والبقاء في ظل مثل هذه الظروف. غير ان الوجود الجماعي برمته، والذي يُصاغُ ويُصمَّمُ تحت تأثير منطق العولمة الرأسمالية من جهة، وبواسطة متطلبات ادارة الطاقة القومية العنيفة من جهة ثانية، يضعف وينال بدوره حتى من هذه المظاهر والتجليات الهشة للانسانية والديمقراطية في اسرائيل. ومع ذلك فان الديمقراطية والليبرالية ليسا، من وجهة نظر الفلسفة المنفوية، غاية روحية في جوهر وحقيقة الأمر. وفي هذه المسألة، مسألة الغاية الروحية، منيت التربية الصهيونية بالفشل، وما يعم او يسود الآن هو القيم والحقائق التعسفية – العنيفة لاسرائيل ما بعد الصهيونية.

فالمنطق الذي أخذ يترسخ الآن في أوساط المحافل الحقوقية والانسانية في اسرائيل يقضي بانه لا مستقبل للديمقراطية ولوجود مجتمع انساني في اسرائيل. وتجد الاشخاص الذين لم ينجروا للتضامن الجماعي مع الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالاتها العنيفة التي تعد ببديل فضفاض ما بعد الكولونيالية، او بدولة شريعة اسلامية تتوق للفتوحات والتوسع، يقفون حائرين امام اللحظة التاريخية.

اليهودي الجديد..

يظهر انكار المنفى كانحراف عن الرسالة اليهودية، يتكفل التاريخ بمهمة تصحيحه، ليس بمنأى عن التسبب بسلسلة حافلة من المعاناة الفظيعة، التي تشمل انزلاقاً الى حياة وضيعة وخطراً على سلامة العالم بأسره.

ويتضح الآن، بعدما جف ينبوع التفاؤل، ان التربية الصهيونية لم تنطو منذ البداية لا على حقيقة عظيمة ولا على عنف كافٍ، وهي التي وعدت بـ«عِرْقٍ عبقري سخي وشديد البأس» او «صبار» يكون «صلباً غليظاً في مظهره، رقيقاً طاهراً في باطنه». فالبدائل الصهيونية الروحانية إما انها نُحيت جانباً، او لفظت أنفاسها وهي في مهدها، رغم انه لا تزال هناك حتى اليوم مظاهر وتجليات، حية لإرثها، ولو كانت هزيلة وهامشية.

لقد خلا عنف التربية الصهيونية من الحيوية الدائمة التي لا غنى عنها لأية عملية خلق او ولادة حقيقية.. اذ افتقد لطاقة ذات استمرارية، قادرة على تحقيق نموذج، أو طراز «اليهودي الجديد»، لا من النوع الذي ينجح في تلميع الجوانب الغيتوية المنغلقة للمنفى، ولا من النوع الذي يتحلى بالاستعداد لمد اليد للمجال – المحيط– العربي، او القادر على اكتساح المجال الفلسطيني، ولا حتى من النوع الذي يتمتع بالمناعة اللازمة لمجابهة الخطر والعداء العربيين بـ «ستار حديدي» يحمي التجربة الصهيونية من السقوط في براثن تخلف المجال الثقافي الاسلامي المتداعي.

ان التاريخ، بحنكته ودهائه، يجسد الحقيقة المرة التي يتهرب الاسرائيليون والعرب منها كالهارب من النار، ألا وهي ان شعب اسرائيل بات جزءاً لا يتجزأ من انحطاط وأفول المجال الشرق أوسطي، وبهذا المعنى فانه (اي الشعب الاسرائيلي) يعد واحداً «من أهل البيت» في العالم العربي. هنا، في هذا المكان، لم يعد ثمة مستقبل لا لصنع او جمع ثروة طائلة، ولا لمجتمع حر، منفتح ومتنور وديمقراطي، ولا حتى للرسالة الأخلاقية الانسانية.

في ضوء كل ذلك، بدأت تنمو هنا مجدداً غرائز الوجود اليهودي المنفوي، التي تحرص دائماً وأبداً على بقاء حقيبة سفر اليهودي في متناول اليد.

لقد بات المربون في اسرائيل يواجهون اليوم صعوبة متزايدة في التحايل على الشبان المنتمين للطبقة الوسطى، باطلاق وعود كاذبة من قبيل «قريباً ستتحسن الأحوال» او «زيادة اخرى في درجة مظاهر التوسع والعنف وسيكون النصر حليفنا..». فقدرة تعبئة وتجنيد الافراد للتضحية من أجل المثل والأساطير المهيمنة أخذت تنحسر اكثر فأكثر، حتى ولو كانت الافواه والألسنة ما انفكت تلهج بعبارات من نوع «كلنا رعاع فخورون..» و«الموت للعرب» او «ليس لنا وطن آخر».. ان نبضات المستقبل الآخذ بالاقتراب، والتي لم يهتد اللسان بعد للكلمات المناسبة للتعبير عنها، باتت تفتش عن قنوات اخرى للكشف عن حقيقة هذه اللحظة التاريخية.

احدى النغمات التي تضرب على وتر لحن المستقبل هذا، بدأت تُعرفُ في هذه الاونة على يد رؤوس الأموال الكبيرة، وبحماس آخذ بالازدياد؛ فبعد مئة عام من التعهد بتدفقها من الغرب الى الشرق، الى «صهيون»، ما زالت رؤوس الاموال الكبيرة تُصر على خطأها، اذ بدأت بالتدفق من الشرق، مهرولة فرحة بالعودة الى موطنها في الغرب، وفي ضوء ذلك، ليس من الصعب التكهن بأن شبان الطبقة المتوسطة، والنخبة الصناعية والاكاديمية والحقوقية، سوف لن يتأخروا عن السير في إثرها. فالمنطق الذي أخذ يترسخ الآن في أوساط المحافل الحقوقية والانسانية في اسرائيل يقضي بانه لا مستقبل للديمقراطية ولوجود مجتمع انساني في اسرائيل. وتجد الاشخاص الذين لم ينجروا للتضامن الجماعي مع الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالاتها العنيفة التي تعد ببديل فضفاض ما بعد الكولونيالية، او بدولة شريعة اسلامية تتوق للفتوحات والتوسع، يقفون حائرين امام اللحظة التاريخية.

وانني لأسأل هؤلاء الانسانيين اليائسين، وكذلك الذين ما زالوا يثقون بالوعود الكاذبة التي تزعم ان مزيداً من القوة والاحتلال والتوسع سيرجح

النهود السود مطلع السبعينات: ذروة الإنشقاقات الإثنية.

الكفة ويؤمن حياة آمنة، حتى لو لم تكن حياة جديرة من ناحية اخلاقية، اسألهم: ما بالكم لا ترون ان الوقت قد حان لتربية على المنفى؟!

ان غاية ورسالة التربية على المنفى، هي في أبسط معانيها، ضمان ان يكون ابناؤنا مهيأون ومستعدون تماماً للعودة الى حياة المنفى.. فاليوم يتعين على التربية في اسرائيل ان تسلح الشباب بالارادة والمعايير والقيم والحساسيات، وبالوسائل والكفاءات التي تمكنهم من العيش حياة مهاجرين يتعذر اقصاؤهم الى الهوامش الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان التي تعمها الوفرة والازدهار. أجل، ينبغي ضمان نجاحهم حتى في اللعبة الرأسمالية، الكامنة في العالم التكنو- علمي المعاصر، ذلك ان اليهود ذوي الميول الانسانية في اسرائيل ليس لهم مستقبل. فلا مكان هنا لازدهار ليبرالي او لتضامن انساني، لأريحية بورجوازية، او لتعددية ثقافية نزيهة؛ والأهم من كل ذلك، لا يوجد هنا مكان آمن لحياة تجمع يهودي مستقل وذي سيادة، غير قابل للتحول الى إسبارطة أشرار.

ان التربية على المنفى لا تتلخص او تُختزل في تربية تؤهل الانسان الأممي لادارة حياته بصورة ناجعة وملائمة وحسب، بل ترشد وتوجه، اولاً وقبل كل شيء، نحو نمط حياة أخلاقي، خلاّق، يستلهم الفلسفة المنفوية ومثل المنفى الكامنة في التقاليد اليهودية. في الوقت ذاته فان التربية على المنفى تجسد هذا البعد اليهودي بصورة ملموسة كعالمية – أممية، وكإمكانية حياة انسانية عامة، لا تنغلق او تتقوقع في بقعة جغرافية، في تجمع او في التقاليد اليهودية.

فجوهر ومضمون اليهودية يتجسد هنا كصراع عقائدي – ديني من اجل خلاص العالم.

وبمعناها الجزئي والسطحي، فان التربية على المنفى تُكْسِبُ كفاءات ومؤهلات في عالم متعدد الثقافات يخضع بأكمله لمنطق وسلوكيات العولمة الرأسمالية. اذ يتعين عليها ان تُكسِبَ، ليس فقط أهلية نفسية، وقدرات اتصال وكفاءات لغوية ومؤهلات ثقافية واسعة وغنية تتيح ممارسة حياة التنقل والترحال في ظروف متغيرة، سواء في واقع ما بعد الحداثة او في هوامشه العصرية. ويرتبط هذا المعنى الجزئي والسطحي بأبعاده وعناصره الأولية، العميقة، الفلسفية – الوجودية المنفوية كتربية معاكسة: التنقل والترحال كبعد اخلاقي مطلق (غير نسبي) للحياة. وهي اخلاقية تنطوي ايضاً على أبعاد وجوانب جمالية، اخلاقية قادرة على الصمود في وجه الطقوس المتغيرة للحياة ولمعايير وديناميكيات «حقائق الواقع»، والتجليات والافكار، ورغم ذلك فانها ترفض التخلي عن المسؤولية. مسؤولية الانسان المنفوي تكمن بالذات في الوعي بأهمية معرفة الحقيقة، وفي حضور المعاناة وعالمية نجاح حملة تقزيم الانسانية. ومثل هذه المسؤولية موجهة ايضاً تجاه مفاهيم الآخرين والأخريات العائدة لـ«الآخر» والأخرى المتملصة الكامنة في «أنا» المتحضرة، كتغلب دائم على تطبيعه. وبهذا المعنى فان التربية على المنفى لا تكفل توريث أو فرض وعي، او التزام أخلاقي.

فما الذي باستطاعتها (اي التربية..) عمله دون ان تمنى بالخيبة والفشل؟ هل توجه دعوة لليقظة، ولإتاحة المجال أمام اختيار حر وطوعي – والذي سيكون بالضرورة اختياراً متناقضاً وديالكتيكياً– لترحال غني وملائم للأفراد، ودائماً من جانب أفراد فقط. أفراد يؤسسون على طريق الحسم والاختيار التراجيدي اللاواقعي، اخلاقيتهم، وبالتالي حريتهم، في اطار، وحيال التضامن الانساني. ويكمن اساس مثل هذا التضامن في مواجهة تناقضات الوجود كلغز لم تحل رموزه بعد، والذي تكون فيه جميع الخيارات الفلسفية، الوجودية والسياسية والتهرب منها قابلة للدفاع عنها ودحضها بوسائل، تشكل هي الأخرى موضوعاً قابلاً للتحايل، او التغاضي الذاتي، القادر على اصدار فرمان جديد للبديهيات.

وتتفرغ التربية على المنفى، وبالضرورة، الى تربية على الإبداع الذي لا حدود لقدرته على الابتكار في ظل واقع متغير، تربية لا ينحصر اهتمامها بسياسة الهويات والتعددية الثقافية. هذا الاهتمام، او هذه اليقظة الوجودية، تعتمد على الاقرار والوعي بتعدد الوجوه والاستجابة الى متغيرات مجمل مكتسبات الحياة وتجلياتها في مجالات الكون. فهي لا تعرف الحدود وليس لها فيها «بيت» أو موطن..

هنا يغدو عدم الثبات قيمة. فعدم الثبات لا يشكل ضرورة حتمية ولا امكانية مجردة، وانما هو رسالة اخلاقية، وغاية.

ويتناول الحديث هنا التربية والتعليم كوسيلة تتيح ممارسة (حياة) مجدية لأفراد بارعين، يوفقون الى العيش والبقاء في آن واحد في العديد من مستويات الحياة المختلفة، وحتى المتباينة. وهذا ينطبق على عالم متعدد الثقافات، صُمِّمَ حسب منطق العولمة الرأسمالية من جهة، وبدائل ما بعد الحداثة، من جهة أخرى.

ان التربية على المنفى ملزمة بالقيام بجهد حقيقي على صعيد هذه الجبهة، غير انها لا ترى في هذه الجبهة على الاطلاق سوى جانب من جوانب وجهة نظر اكثر ثراء، نقطة الانطلاق فيها مناوئة للجوهر، حيث تحل هنا الروح والفضيلة والجمال مكان السياسة.

وبمعنى اكثر عمقاً، فان التربية على المنفى تورث الفلسفة المنفوية كنمط حياة، يعكس نزعة دينية عميقة، لها بعد ذكري وآخر أنثوي، إله وألوهية، واقع وخيال، كمجال حياة وكعامل تفوق. ان التربية على المنفى هي تربية مضادة، تتفرع الى تربية على حب الحياة.. فهي تطرح، من خلال الحب، السعادة والغنى الكامنين في الابداع، الذي تكون فيه الحياة في حد ذاتها عملاً فنياً يعيد فتح ابواب الكون بكل ما فيه من ثراء وتنوع وأبعاد. ويتحول فن الحياة هنا الى مجال من التدين والخشوع المخلص للتمرد على كل مظهر من مظاهر انعدام العدل، والكذب والخداع والقبح.

ان التربية على المنفى لا ترد الحياة الحقيقية لـ«التاريخ»، لـ«النشاط العلمي» او «للمجال السياسي»، بل تلتزم وتحرص على تصويب الأبصار لترى بزاوية ٣٦٠ درجة، وفتح الآذان لتصغي لكل النغمات وتنمية الانسان ليصبح الخيال لديه واقعاً ملموساً، ونمط حياة خلاق، وعشقاً لشمولية اللحظة الراهنة، وذلك بالذات من خلال وعي تاريخي ومن خلال فهم طرق عمل أساليب التحايل، وفي المنفى فان «اللحظة» و«هنا»، هما شكل حضور كوني يدعو الانسان للتغلب على غريزة او رغبة «العودة الى الوطن»، الى الغرائز والنظام الطبيعيين، وهو في الوقت ذاته يتيح امكانية اتخاذ موقف ناضج حيال الغرائز. ليس ناضجاً بمعنى الاستغلال والتملك التعسفي، وانما بمعنى المسؤولية من خلال الاحترام والاستعداد للتصدي للحضور الطاغي لـ«الآخر المختلف كلياً». وبهذا المعنى فان للتربية على المنفى بعد ايجابي ايضاً، الى جانب البعد السلبي لرفض الاندماج في التاريخ، يتمثل في التغلب على مغريات الانخراط في لعبة مراكز القوى الاجتماعية والسيادة او السيطرة الجماعية السائدة على «الآخرين».

انها تربية على الحب والإبداع والاستمتاع بالشمولية اللانهائية للحظة، والتي تعزز قدرة الرد المبدعة والاخلاقية بوتيرة متغيرة، هي في آن واحد تاريخية ولا نهائية ملموسة، تربية مضادة، يجب ان تسمو على الأبعاد العصرية من جهة، وابعاد ما بعد الحداثة من جهة اخرى.

مثل هذه التربية، المصممة او المُتشكلة في ضوء نموذج السمو على الحياة المجردة كغاية للحياة، تخرج عن اطار النزعة الانسانية الساذجة، ونزعة ما قبل الحداثة المناهضة للدين، فقط بهدف تعظيم منطق السوق وسحر اغراء ماكنة المتعة التي تُنسي وتُبعد الانسان عن مسؤوليته بالانفتاح على تزامن مثول «المختلف كلياً» و«لم يحن بعد»، وكذلك الطاقة الشهوانية التي تصبو للتحقق والسمو توطئة لحياة أخلاقية، ولخلق ذاتها ومد اليد لاختلاف «الآخر».

وتستلهم التربية على المنفى زادها الفكري من فلسفة منفوية ليس فيها حقيقة او ايديولوجيا، او نظرية حقيقية ايجابية معينة. فهي منوطة بفهم منفوي للوجود الانساني، فهم يثور على كل «وطن» و«هوية» منغلقين امام الحوار، فهم يرفض عمليات التدجين التي تمارسها التربية التطبيعية، ويتغلب على كل اغراءات الاندماج في المجموع وفي السياسة والاساطير المهيمنة في اللحظة التاريخية، والتي تعد بـ«النجاح» و«المتعة» او بالموت «موت الأبطال».

ان التربية على المنفى لهي تربية على حب الحياة، في ضوء رفض منطق التدجين والتوق إلى بيت أو وطن.. فهي منوطة بالتغلب على كل مظاهر وتجليات الرغبة الجامحة بـ«العودة الى البيت – الوطن»، الى الرحم، الى الزهد والتنسك، الى الله، الى الحقيقة المطلقة، او الى مشروع العودة – القومية الى الوطن، الى السيادة في «وطن الأمة».

وباختصار فان التربية على مخلصة تخضع للمثل المؤسسة لليهودية: الحياة في ظل مثول غياب الله والاستجابة لنداء المسؤولية الملح نحو الحياة الجديرة، كحياة مفعمة بالحب والسمو والاجتهاد الخلاق المستمر، وبالاستعداد لمد اليد لـ«الآخر».

ان الصراع على امكانيات التغلب على النوازع العصرية، من جهة، وعلى اغراءات نكران الذات في عهد ما بعد الحداثة، من جهة ثانية، هما موضوع التربية على المنفى. وهذه امكانية متاحة، غير انه لا يجوز لنا ان

ننسى ان مثل هذا الفهم يمكن ان يرتد او ان يتحول الى مجرد شكل آخر من اشكال التربية التطبيعية. لذلك، فان تربية مضادة من هذا النوع يجب ان تكون مصممة على عدم السقوط في سخافة الرفض العقيم والمطلق، كما ان عليها التصدي بجرأة للتناقضات التي تنطوي عليها هي ذاتها، وفي مواجهة، ومن خلال، الامكانيات الكامنة في الواقع، الذي تسعى هذه التربية للتغلب عليه.

التربية على المنفى تُعد وتهيئ لليقظة الدائمة ومع ذلك فان التربية على المنفى تهيئ ايضاً للقبول الذاتي، كموضوع يجب التغلب عليه، والذي ينطوي على بُعد «الاطمئنان» الذي يغدو متاحاً عقب التغلب على اغراءات نزعة «السيطرة» والانسان المنفوي هو انسان مرهف شديد الانفعال، يواجه اللانهائية والخلود، لكنه دائم الحضور في شمولية اللحظة ولذلك فانه لا يشعر بالخوف او الرهبة. وبهذا المعنى فان الانسان المنفوي يتقبل «الواقع»، وبالذات من خلال الوعي المنفوي الذي يأبى التأقلم، ويرفض التسليم بحقائق ومعطيات «الواقع» على كل ما فيها من منفرات ومغريات.

ويتحول الكد والتوجه نحو تقبل شمولية اللحظة، بكل مضامينها وابعادها، الى نمط حياة خلاق يتحدى الحياة. وفي ضوء وضوح الحقيقة، وانتصار التربية التطبيعية وعنفويتها ، فان التربية على المنفى تجسد الوعد الطوباوي بالحتمية اللاارادية. غير ان مكان هذه الحتمية هو [الآن وهنا]، والتربية على المنفى تعتبر ايضاً تراجيديا فلسفية وسياسية في آن واحد.

ان الطوباوية الكامنة في صلب التربية على المنفى لهي طوباوية سلبية، لا تدعي امكانية اثبات وتجسيد الحقيقة، والخير والجمال كواقع انساني مكتمل، مباشر ومستمر. فجلاء هذه الجوانب ووضوحها ماثل أمام الناس المنفويين، وهو وضوح – حتى وان لم يكن يتيح اقامة «مدينة الله» بهذه الصيغة او تلك – يبقي امكانية التجنيد والانخراط في الصراع ضد الظلم وغياب العدل، متاحة، وذلك بالذات من خلال رفض اغراءات امتلاك القوة حتى ولو كان ذلك «من أجل اقامة نظام عادل». فمثل الخير بمعناها الايجابي تبقى ابداً، كحال الخلاص المسيحي في اليهودية، وراء الأفق، وذلك بقدر صدقها مع نفسها وعدم كونها بمنزلة مسيحية الكذب والدجل.

وبهذا المعنى فان التربية على المنفى تجسد دينية يهودية عميقة على نطاق عالمي. محاولات تجسيد اليهودية، ومحاولات التغلب عليها، مؤجلة لصالح الصراع من أجل موقف انساني عام ضد سائر مفاهيم «العودة للوطن»، الى الجنة المفقودة، وبضمنها المفاهيم اليهودية.

التربية على المنفى لا تنحصر في تسوية مسألة الهجرة اليهودية المنظمة الى المجالات العالمية المرتبطة بالعولمة الرأسمالية، على الرغم من ان هذه التربية مطالبة بابداء وجهة نظرها حيال هذه المسألة. كذلك فهي لا تقتصر على اليهود في اسرائيل، على العكس فهي ذات صلة وثيقة جداً بالفلسطينيين ايضاً. وفي حقيقة الامر، فان التربية على المنفى بمثابة مشروع للانسانية جمعاء. وهي على الصعيد اليهودي في اسرائيل ملزمة بالاعتراف بامكانية وضرورة وجود منفى يهودي في فلسطين المحررة. وفي هذا السياق فان باستطاعة هذه التربية، بل ومن واجبها، ومنذ الآن، اتاحة مجال لمشروع اعادة بناء «يبنه». عليها ان تعود بصورة انتقادية لمنطق العقيدة المنفوية لـ«يوحانان بن زكاي»، الذي ثار على النزعة القومية المعاصرة في سبيل انقاذ روح اليهودية. في أيامنا هذه، يجب اعادة بناء «يبنا» في ظل ظروف اصعب بكثير، دون ايمان ساذج بوجود اله اسرائيل والكتاب المنزل من عنده، ودون كتب الشريعة والدساتير الدينية التي تلخص الحياة اليهودية، وحتى دون لغة النظرية الدينية او الروحانية الجديدة، ومن خلال حياة الاستخذاء والضياع والانحطاط القومي.

والسؤال: من هو، وما هو، الذي سيعلق جرس الطريق الجديد اذا كانت التربية على المنفى تنزع بطبيعتها للرفض والنأي عن الدوغماتية والجمود؟

انها المأساة، او الموقف الطوباوي السلبي، الذي لا تكون كلمة الفصل فيه لحقائق الواقع، ولا حتى للكارثة او المأساة ذاتها.

اليوم لم تعد التربية على المنفى، في اسرائيل، بمنزلة بديل فلسفي– ثقافي– سياسي مجرد، بل تربية يمكن ان تقدم اجابات ملموسة لاشكاليات الوجود الاساسية والاخلاقية والنفسية والاقتصادية المرتبطة باللحظة التاريخية، كما انها يمكن ان تولد اهتماماً جديداً يتيح الاستجابة للرسالة اليهودية، ويساعد في التغلب على الرغبة الصهيونية الجامحة في التوسع والاحتلال، والتي شكلت طوال القرن الماضي ظاهرة ملازمة، او ظلاً لنزعة القوة الصهيونية. ولا يمكن لتجسيد هذه الرسالة الانغلاق او الانكفاء داخل حدود القبيلة اليهودية، بل ينبغي له ان يتحول الى اخلاقية انسانية مبدعة، والى تراجيديا جديدة مفتوحة امام كل واحد وكل واحدة. فالمعاناة المناسبة، وقدرة التغلب الذاتية، والحب والابداع والوعي المنفوي والمعارضة الانتقادية، من شأنها كلها ان تفتح «آفاقاً» وامكانيات جديدة امام جميع الناس، كأفراد، في مواجهة كل تكتل جماعي، وكل نموذج مقدس، ففي «يبنه» الجديدة يمكن لتربية مضادة من هذا الطراز ايضاً توفير واتاحة امكانيات جديدة امام الفلسطينيين والرؤية المنفوية الفلسطينية.

نقطة الانطلاق في مثل هذا المشروع تتمثل في التغلب على التعصب القومي الفلسطيني، وعلى الاجندة التربوية للتيار الاسلامي الاصولي، والمبنى العائلي التقليدي الهرمي، على التربية غير الفعالة أو المحفزة على التفكير، على عقلية الضحية ونزعة الانتقام والثأر وعلى الكثير جداً من الكنوز

والمكتسبات الثمينة التي تحفل بها الروح والعقلية الفلسطينية، والتي تصب كلها في فكرة «العودة الى البيت – الوطن» وفكرة «الصمود».

على الفلسطينيين ان يتغلبوا على اغراء «العودة للوطن»، العودة الى ما قبل الحداثة، من جهة، وعلى التفاؤل بالازدهار والرخاء العصري الذي ينتظرون ان يتاح لهم في فلسطين بعد تحررها من الاحتلال الصهيوني، من جهة اخرى. عندئذٍ سيصبح في امكانهم ان يكونوا شركاء ليس فقط في تشييد صرح جديد، بل وفي الكفاح الذي يعتبر في جوهره، كفاحاً اخلاقياً، نبيلاً ومنمياً.

ان الفلسطينيين والاسرائيليين شركاء اولاً وقبل كل شيء في الضرورة الملحة جداً على الذات، وفي رفض مكتسبات وثمار التربية التطبيعية التي توجه احدهما ضد الآخر في سبيل «الوطن» الجماعي، فقد تظهر هنا في هذا المكان الذي ظهرت فيه الديانات التوحيدية المرعبة، بداية القدرة على التغلب والحاق الهزيمة سواء بمفاهيم ونظريات «الخلاص» و«العودة للوطن» التي صاغتها تلك الديانات، او بوعي وعقلية المنفى التي اورثتها باسم الله وجنته الموعودة.

وقد يستطيع اليهود والمسيحيون والمسلمون هنا التوحد من اجل التغلب على أهوال ومفازع التوحيدية.

ان تربية مضادة من هذا النوع هي مسألة خاضعة للطلب والاختيار وليس للتوريث او الفرض، للأفراد وليس للجماعات، وهي (مسألة) طوباوية في جوهرها، لكنها طوباوية ملموسة. هذه التربية تنخرط اليوم في الاتجاهات والجهود النقدية المتضافرة مع عمليات العولمة في عهد ما بعد الحداثة، ومع الامكانيات والآفاق الجديدة التي تتاح في هذا الوقت الذي تجف وتتداعى فيه المثل المؤسسة لثقافة الغرب وحيث أفول النزعة الانسانية.

هذه اليقظة الممكنة لليهودية، الى حد انكار الذات وتجسيد اليهودية كنزعة دينية عالمية، ليست مدعوة لعزل نفسها عن المنطق او الفرضية القائلة بأن هذه اللحظة، لحظة تقف فيها الروحانية اليهودية – المسيحية والرأسمالية العالمية على حد سواء، أمام أزمة، كما ان باستطاعتها، بل ويجب عليها ان تشق طريقها عبر مفاوضات ومساومات حذرة مع سياق ما بعد الحداثة.

وكي تكون (اليهودية) مخلصة لنفسها فان عليها ان تتبلور داخل وفي ضوء، وفي مواجهة الامكانيات الجديدة التي تطرحها لحظة انهيار وتداعي النظام العالمي القديم (وهي لحظة يُبشر بها، على سبيل المثال، سبب ونتيجة انهيار برج التوائم – مركز التجارة العالمي – على حد سواء).

فمن بين حُطام الصهيونية ونضوب قوة ابداع ثقافة الغرب ستطل مجدداً الرسالة اليهودية دون «ستار او قناع»، لتأتي، من الكارثة، تزف الوعد بنضال من اجل بشائر مستقبل انساني جديد لكل الناس، للبشرية قاطبة، لا كجماعات وانما كافراد، ودائماً كأفراد مخلصين لحب الحياة، للرسالة التي يتخذونها لانفسهم، ولمصير ومستقبل «الآخر» كشريك في حوار خطير كنمط حياة شمولي.

ان نهاية الصهيونية تظهر كتزامن محتمل مع انعتاق ونهضة اليهودية واستجابتها لرسالتها الأممية على طريق الرفض الذاتي (نفي الذات) والخلق او الولادة الجديدة.

ولعل هذه الأممية الجديدة ستصبح، في عالم ما بعد الحداثة المتطور بالذات، نقطة الانطلاق للتربية على المنفى في كل مكان، واولاً في المنفى القسري، في اسرائيل.

يهود في مخيمات مؤقتة مطلع الخمسينات.